تشكل المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية

طالب الدكتوراه / مولود عقبوبي
جامعة أحمد بن محمد وهران 2، الجزائر

❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

إن إشكالية البحث تتمحور حول تشكل المجالس المنتخبة المحلية أي تلك الهيئات أو الأفراد الذين يمثلون المجتمعات المحلية، (وهم هنا في بحثنا هذا المنتخبون في المجالس المنتخبة المحلية)، التي تعيش في وحدات الحكم المحلي عن طريق أجهزة إدارية وتنفيذية، معبرين عن الديمقراطية على المستوى المحلي، كما تعتبر المجالس المنتخبة المحلية نظاما سياسيا أيضا، مما يعطيه للهيئات المحلية المنتخبة من قدرات على توزيع الموارد السلطوية في نطاق الإقليم المحلي. بل إنّ مؤشرات السياسة العامة للدولة، واتجاهات الرأي العام، على المستوى القومي، أصبحت تستقى من اتجاهات الرأي العام في الانتخابات المحلية.

الكلمات المفتاحية: المجالس المنتخبة المحلية – الأحزاب السياسية – النظام الانتخابي –الثقافة السياسية.

Abstract:

The problematic of this research goes around the formation of local elected councils; organizations or individuals representing local communities, i.e those who are elected in locally elections councils through administrative and executive bodies. They have a political system which gives them the authority to distribute a kind of rules and laws in the local area. The main purpose of these organizations is to express democracy at the local level.

Moreover, policy indicators and public opinion trends at the national level are derived from the different views in the local elections.

key words: Local elected councils- political parties Electoral system - Political culture.

مقدمة:

يدور موضوع الدراسة حول كيفية تشكل المجالس المنتخبة المحلية، وما يتخلل ذلك من صعوبات وتعقيدات، بالإضافة إلى مختلف الإجراءات القانونية والتنظيمية، والعملية، التي تسود الانتخابات بوصفها الحدث المؤسس لوجود تلك المجالس.

نبحث إذن في كيفية وصول الأشخاص إلى قوائم الترشيحات، وما هو السلوك الذي يتصف به هؤلاء للوصول إلى ذلك، نبحث في كيفية إجراء الانتخابات، والعوامل التي تتحكم فيها وفي نتائجها، لأن قضية الانتخاب تلعب دورا كبيرا في تحديد مشاركة القاعدة في القرار المحلي، وذلك عند اختيارهم

للمسؤولين المحليين من جهة، وكيف تؤسس للديمقراطية المحلية، من خلال اختيار الممثلين المحليين، ودور العوامل الاجتماعية التقليدية في ذلك من جهة أخرى.

كما يدور موضوع البحث حول اكتشاف العلاقة بين المجالس المنتخبة المحلية، والمواطن من جهة، وبينها وبين الإدارة من جهة أخرى. وقع الاختيار في هذه الدراسة على فاعل " المنتخب المحلي" بوصفه مدخلا-نعتبره- مهما لمقاربة الفعل الانتخابي المحلي، الذي يؤسس للمجالس المحلية، كذلك من بين المداخل الإجرائية الأخرى الممكنة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، مدخل " الحزب السياسي " على المستوى المحلي، ومدخل " المنتخبين " في علاقتهم مع الفعل الانتخابي المحلي.

لقد مرت الجماعات المحلية بعدة إصلاحات سياسية مست المجالس المنتخبة لاسيما قانون البلدية والولاية والأحزاب ونظام الانتخابات[1]، وكل فترة أفرزت مجموعة من المعطيات السيوسيوسياسية والاقتصادية وحتى جانب من القصور القانوني في سد الثغرات التي عرقلت المجموعات المحلية في شقها الانتخابي.

الإشكالية:

يحاول هذا البحث من خلال أسئلة أولية أن يفهم كيف تتأسس المجالس المنتخبة المحلية في الجزائر، وكيف تقوم بأدوارها التنموية، وطبيعة التحديات التي تعرفها، بالاعتماد على نتائج انتخابات 2012 ، فكانت الإشكالية المؤطرة لهذه الدراسة كما يلي:

هل يمكن دراسة تشكلات المجالس المحلية بالجزائر من خلال المحطات الانتخابية المحلية دراسة سوسيولوجية من خلال النظريات والمقاربات المفسرة لهذا الفعل الانتخابي؟ أي علاقة تتخذها هذه الكيانات السوسيو قانونية مع المواطن كناخب وزبون ومع مختلف الإدارات المتواجدة على مستوى المحلي سواء أكانت مركزية أم لامركزية؟

الأسئلة الفرعية:

1- ما هي الشريحة السوسيومهنية المترشحة للانتخابات؟
2- ما هي الدوافع التي تجعل من الفرد يرشح نفسه للانتخابات؟
3- ما هي الدوافع التي تدفع الناخبين إلى المشاركة أحيانا وعدم المشاركة أحيانا أخرى من خلال التوجه إلى صناديق الاقتراع؟
4- ما هي الدوافع التي تدفع بالمرشحين إلى ترشيح أنفسهم في الانتخابات المحلية؟
5- لماذا تمتنع المرأة أحيانا عن المشاركة في الفعل الانتخابي المحلي؟
6- من خلال تطور الوقائع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية... هل هناك نفس الشريحة التي كانت تشارك في الفعل الانتخابي على المستوى المحلي؟
7- ما الذي تغير في الخارطة الانتخابية إذن بعد عملية التعديل التي مست قوانين الانتخاب والأحزاب و الجماعات المحلية ؟

الإطار المنهجي والتقني للبحث:

للقيام بهذا البحث قسمنا المراحل إلى ثلاثة، حاولنا في المرحلة الأولى من الدراسة الاستطلاعية جمع ما أمكن من معطيات إحصائية مرتبطة بالجانب السوسيو ديمغرافي في البلديات التي تم اختيارها للدراسة، موزعة بين بلديات مستغانم، غليزان، والمسيلة من خلال جمع المعطيات الإحصائية المرتبطة بالعملية الانتخابية لسنة 2002 -2007 -2012 على المستوى المحلي للبلديات محل الدراسة ، كما حاولنا في الأخير جمع بعض المعطيات السوسيو ديمغرافية حول المترشحين، والفائزين بعضوية المجالس المنتخبة المحلية.

التقنيات المستعملة في الدراسة:

تعتبر التقنية أداة الوصل بين الباحث والمبحوث والمجتمع المراد دراسته، إذ عن طريقها يتمكن الباحث من جمع وتسجيل المعطيات الخاصة بالموضوع. من هذه التقنيات تقنية الملاحظة بالمشاركة، فكما ترى " مادلين قراويز"(Madeleine Grawitz)، أن " الملاحظة بالمشاركة تعني أن يكون الملاحظ مشاركا، أي يجب عليه أن يكون مقبولا حتى يستطيع أن يندمج في الجماعة إلى حد أن ينسى دوره كملاحظ، ولكن يبقى حاضرا كفرد "[(2)]، بل الأكثر من ذلك فالملاحظة بالمشاركة لا تتطلب الميل الشعوري إلى الجماعة المدروسة ، وإنما مشاركة هذه الجماعة في نشاطاتها اليومية.

وعلى أساس ذلك تتطلب الملاحظة بالمشاركة الاقتراب من المبحوثين من خلال ،مشاركتهم في حياتهم الاجتماعية، وهي كما يقول "موريس أنجرس": حالة يشارك فيها الملاحظ في حياة الأشخاص الموجودين تحت الملاحظة "،وبالتالي ملاحظة مختلف التفاعلات بين المنتخبين وعلاقتهم بعضهم ببعض في الديناميكية المحلية، مستعينين بالمخبرين les informateurs على أساس الثقة المتبادلة بيننا وبينهم، إضافة إلى قدرتهم على متابعة الأحداث الاجتماعية والسياسية المحلية، ومجتمعنا المدروس كما أنهم ذوو مستوى تعليمي لا بأس به.

ولما كانت تقنية الملاحظة بالمشاركة تتوقف عند حد الوصف، فقد ارتأينا استعمال تقنية الاستمارة، هذه الأخيرة تساعدنا على التقصي العلمي إزاء مواقف وآراء المنتخبين على المستوى المحلي، وتسمح باستجوابهم.

أما فيما يتعلق بتحليل النتائج، فان الجهد الأكبر منه يكون من خلال التحليل العلمي الكيفي والإحصائي لتشكل المجالس المنتخبة؛ فعلى الرغم من أهمية الأرقام إلا أن هذه الأخيرة لا تضاهي لغة التحليل السياسية.

العينة:

العينة قصدية غير احتمالية *، تتكون من أعضاء المجالس المنتخبة المحلية موزعة بين ولايات مستغانم غليزان والمسيلة والعاصمة والبليدة وهم 350 منتخبا موزعين على 15 بلدية، وتضم بعض الأفراد الذين راعينا فيهم التعدد والتنوع من حيث (الجنس المستوى التعليمي المستوى الاقتصادي أو الانخراط في المجتمع المدني والحياة السياسية عموما)، وهم المخبرون.

والعينة القصدية: " هي العينة التي يتعمد الباحث أن تتكون من وحدات معينة لاعتقاده أنها تمثل المجتمع الأصلي، تمثيلا صحيحا "[(3)].

المبحث الأول

معطيات إحصائية عن الانتخابية في الولايات محل الدراسة

الجدول رقم1 معطيات إحصائية عن الانتخابية في الولايات محل الدراسة

الولاية	المسجلين	المجالس البلدية	المجالس الولائية
		نسبة المشاركة	نسبة المشاركة
مستغانم	460987	%47.39	%46.32
المسيلة	590450	%55.09	%51.99
غليزان	403626	%44.18	%43.26
الجزائر العاصمة	1.700 878	٪26.11	%23.46
البليدة	.586589	٪34.94	%30.56

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، نتائج الانتخابات المحلية ليوم 29 نوفمبر2012.

فضلا عن البيانات الواردة في الجدول فإننا نسجل تباينا واضحا في نسب المشاركة الانتخابية بين الولايات محل الدراسة. والملاحظة الأخرى المهمة تتمثل في أن عملية انتخاب المجالس البلدية تحظى بأهمية كبيرة لدى الهيئة الناخبة حيث ترتفع نسب المشاركة في المجالس البلدية عن نسب المشاركة في انتخاب المجالس الولائية ففي مستغانم نسبة المشاركة الانتخابية 47.39 % بينما تنخفض في انتخاب المجلس الشعبي الولائي ب 46.32 % كذلك الامر في ولاية المسيلة نجد النسبة المئوية في انتخاب المجالس البلدية ب 55.09% وتنخفض في انتخاب المجلس الشعبي الولائي حيث نجد النسبة 51.99 % أيضا ينطبق الأمر على ولاية غليزان حيث نجد أن نسبة المشاركة في انتخاب المجالس البلدية هي 44.18 % بينما تقل النسبة في انتخاب المجلس الولائي إذ أن النسبة هي 43.26% وهو الملاحظ أيضا في ولاية الوادي حيث تنخفض نسب المشاركة في انتخاب المجلس الشعبي الولائي إذ نجد النسبة 51 %بينما تزيد في انتخاب المجالس البلدية 53% .

أيضا ينطبق الأمر على الانتخابات البلدية في ولاية الجزائر العاصمة حيث نجد أن النسبة جد منخفضة مقارنة مع الولايات الأخرى السابقة الذكر إذ نسجل نسبة المشاركة حوالي 26 بالمائة بينما في الانتخابات المجلس الشعبي الولائي تنخفض أكثر إذ نجد 23 بالمائة، نفس الشيء نلاحظه في ولاية البليدة نجد نسبة الانتخابات البلدية 34 بالمائة و نسبة الانتخابات الولائية 30 بالمائة.

أهم الأسباب وراء ارتفاع نسب المشاركة في انتخاب المجالس الشعبية البلدية هي كون هذه الأخيرة هيئات أقرب من المواطن حيث أن المترشحين في الأغلب يمارسون الحملة الانتخابية عن قرب عكس

انتخابات المجالس الولائية التي لا تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للهيئة الناخبة المحلية كما أن البلدية كهيئة منتخبة تعلو فوق سلطة منتخبي الولاية حيث يتمتع منتخبو البلديات بصلاحيات تنفيذية أكثر من سلطات منتخبي المجالس الولائية التي هي في الأساس تداولية تختزل في سلطة الإشراف

الجدول رقم 2 يبين توزيع عدد المنتخبين على بلديات الدراسة:

الولاية	البلديات	عدد المنتخبين المعنيين بالدراسة
مستغانم	مستغانم	33
	الصفصاف	15
	السوافلية	15
الجزائر	الجزائر الوسطى	33
	خرايسية	15
	هراوة	15
غليزان	غليزان	33
	سيدي خطاب	15
	بلعسل	15
المسيلة	المسيلة	33
	سيدي عامر	15
	أولاد عطية	15
البليدة	البليدة	33
	الصومعة	15
	عين الرمانة	15

جدول رقم 3 يوضح توزيع المنتخبين المحليين على مستوى السن

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
28 -23	24	7.61
34-29	26	8.25
40-35	71	22.53
46-41	96	30.47
52-47	38	12.06
57-53	45	14.28
63-58	15	4.76
المجموع	315	%100

***/- التوزيع العددي للمنتخبين على مستوى السن**

من خلال البيانات المسجلة نسجل أن هناك خصوصية مميزة للمرشحين في الانتخابات هي السن والأقدمية السياسية، فقد لاحظنا من خلال تحليل نتائج الانتخابات أن أغلب المرشحين ينتمون إلى العقد الرابع في مقابل المشاركين الذين يوصفون بالعنصر الشاب أو الفتي؛ فعلى الرغم من محاولة الأحزاب السياسية تقديم مرشحين شباب إلا أن الأقدمية السياسية أو الخبرة السياسية تلعب دورا في تحديد مجال منافسة الشباب لهذه المجموعة التي تتميز بخبرتها السياسية في إدارة السلطة لكونهم يشكلون جزءا منها، أو العمل السياسي داخل الأحزاب. لذا فهناك صعوبة تواجه المرشحين الشباب خاصة المستقلين منهم في كسر الاحتكار السلطوي لمجموعة العقد الرابع.

المبحث الثاني

القيم الانتخابية ورهان الولاء للأجندة الانتخابية

تبرز ثلاث قيم متباينة في الأجندات الانتخابية، والتي أكد عليها الباحثون في العلوم السياسية، من أمثال روبرت دال، في دراساته حول بنيات القوة والسلطة وعملية الانتخاب، فنجد ما يلي:

1- يأمل الفرد في السلطة بهدف تحقيق الصالح العام، فهو يأمل تقاسم مصالح جميع المواطنين من أجل نشر العدل وخدمة الدولة.

2- يأمل الفرد في السلطة بشكل شعوري وبهدف تحقيق مصالحه خاصة.

3- الأفراد الطامحون للوصول للسلطة السياسة يكونون مدفوعين بعوامل لا شعورية.

فيما يخص الدافع الثاني فإنه يعني بأن الفرد عندما يكون في السلطة سوف يقوم بتحقيق إشباعاته المادية والمعنوية لأن الفوز بالانتخابات سيمكنه حسب "برو" من السيطرة على هيئة القرار أو التأثير عليها وبمعنى آخر يكون جزءا من مجموعة صانعي القرار – إذا كان في الأغلبية- أو ممن يؤثرون عليها –إذا كان من المعارضة، وليس هناك موقع أكثر أهمية من هذا الموقع لتحقيق الإشباعات الفردية.

أما فيما يتعلق بالدافع الثالث نشير إلى تحليل "هارولد لاسويل" في هذا الصدد حيث يقول:" إن حصول الفرد على السلطة يمثل تعويضا عن عدم تحقيق الإشباعات النفسية مند الطفولة كفقدان الاحترام أو العطف، فألانا تكون في حالة تألم والفرد يكن تقديرا سيئا لنفسه، يأمل من أنه من خلال حصوله على السلطة سوف يعوض عن التقدير السيئ لنفسه، ويعتقد أن حصوله على السلطة سوف يغير من صفاته ويصبح إنسانا موضوع حب واحترام وتتغير بذلك مواقف الناس عنه. حصول الفرد على السلطة يعني أنه أصبح نجما متألقا ومحط أنظار المجتمع، وموضوع حديث الصحف وكل هذه الأشياء سوف تساعده على إشباع رغباته المكبوتة ولكن لا يمكن للمرشح أن يطرح نفسه لهذا .... وإلا كانت خسارته حتمية، لذا فهو يلجأ لتكتيك آخر؛ فمن خلال إضفاء غطاء إيديولوجي على نفسه سوف يضفي نوعا من المثالية على شخصه وعلى أناه بالخصوص وذلك بربطها بمبادئ إنسانية وسياسية تتعلق بالدفاع عن المصالح العامة والاستعداد للتضحية من أجلها.

جدول رقم 4 يوضح توزيع المنتخبين حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	290	92.06
أنثى	25	7.93

***/- التوزيع العددي للمنتخبين المحليين حسب الجنس**

من خلال البيانات نلاحظ أن المشاركين في الانتخابات أغلبهم من الرجال، أما تخلف النساء التمثيلي فيرجع إلى أربعة أسباب تحدث عنها فيليب برو و حددها كالتالي:

يعود تخلفهن عن الانتخابات إلى اصطدامهن بالإرادة السيئة للأجهزة السياسية المسيطر عليها من طرف الرجال. إلى الأرضية الشعبية التي تختار مرشحين رجالا.

تواجه النساء مصاعب في الارتباط السياسي بشكل خاص لأن التقسيم التقليدي للأدوار على كل جنس تؤكد على أن وظيفة النساء هي البيت. يكون للنساء رغبة أقل في الارتباط بالمسرح الانتخابي لأن التعويض المعروض يبدو لهن أقل جاذبية.

فيما يخص السببين الأول والثاني- الإرادة السياسية و الإرادة الشعبية- تمثيل المرأة في الميادين الاجتماعية ضعيف بسبب سيطرة الرجال عدا التدريس حيث تظهر نسبتهن التدريسية بشكل كبير.

بالنسبة للسبب الثالث - الارتباط السياسي- رد هذه الصعوبة إلى التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تؤكد على الفصل بين الرجل والمرأة مما يعرقل اهتمام النساء بالسياسة؛ خصوصا إذا ما تم رد ذلك بالنظرة ....التي يتم النظر بها إلى المرأة.

بالنسبة إلى السبب الرابع فهو نتيجة طبيعية لتوجه النساء منذ الطفولة إلى البحث عن العاطفة والزواج كبدائل للتعويض عن مواجهة مصاعب السياسة ومتاعبها بحث أن السياسة أخذت كمهمة مقصورة على الرجال بشكل عام.

جدول رقم 5 يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
ابتدائي	25	7.93
متوسط	61	19.36
ثانوي	187	59.36
جامعي	48	15.23
دراسات عليا	5	1.58
المجموع	315	%100

***/- التوزيع العددي للمنتخبين المحليين حسب المستوى التعليمي**

الملاحظ أن هناك شبه احتكار تقوم به ما يمكن تسميتها بالنخب المحلية متوسطة التعليم لمنصب العضوية في السلطة السياسية المحلية داخل كل الأحزاب السياسية مقابل النخب المركزية الأكثر اهتماما

باللعبة السياسية المركزية – كما يسميها عبد الناصر جابي[4]- التي نجدها على مستوى القرار السياسي المركزي من جراء سيطرتها على قيادة الأحزاب. كما أن المعطيات المفرغة من الاستمارات تكشف لنا أن أكثر الأحزاب السياسية المشكلة من الجامعيين هي حزب حركة الإصلاح الوطني وحركة مجتمع السلم، وحزب العمال، والجبهة الوطنية الجزائرية، بينما تقل نسبة الجامعيين في حزب جبهة التحرير الوطني، وكذلك في حزب التجمع الوطني الديمقراطي. وهذا يبين كيفية اختلاق الشرعية السياسية والاجتماعية Légitimité politique et sociale لكل حزب من الأحزاب، فحزب مثل جبهة التحرير الوطني يستمد شرعيته من النظام السياسي وشخصياته الوطنية التاريخية البارزة، وكذلك ينطبق الأمر على حزب التجمع الوطني الديمقراطي، ولا يهمه طبيعة المنخرط المحلي وطبيعة شرعيته، بينما أحزاب أخرى تفتقد الشرعية التاريخية والرسمية، نجد أغلب الفاعلين فيها على المستوى المحلي إطارات جامعية تحاول بناء شرعية مضادة، أي شرعية قاعدية شعبية جديدة تلغي شعبية المركزية إن صح التعبير.

وحتى تكون الصورة أكثر وضوحا أمام القارئ، يمكن القول أننا أمام ثلاث قوى اجتماعية مهنية تتقاسم المناصب السياسية على مستوى السلطة السياسية المحلية، نجد على رأسهم المعلمين والموظفين، الذين يسيطرون على أكثر من نصف أعضاء المجالس المنتخبة المحلية في البلديات محل الدراسة، ليأتي في المقام الثاني أجراء القطاع الاقتصادي الوطني العام والخاص والمحلي، هذه الفئة الأخيرة – القطاع الاقتصادي المحلي-التي تملك معرفة أكثر دقة عندما يتعلق الأمر بتسيير المجلس البلدي، والسلطة الاقتصادية المحلية، بصفة خاصة، علما بأن هذا القطاع المكون من الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تشرف على تسييرها الجماعات المحلية (بلدية، دائرة، ولاية) قد عرف الكثير من الخصوصيات التي يمكن ذكر بعضها، والمتمثل في ضعف تأطيره لدرجة تجعلنا نقول أن القطاع تحول إلى فضاء ريعي في خدمة استراتيجيات النخب السياسية المحلية المنتخبة والمعينة، التي كما يقول عبد الناصر جابي "تعودت على الانتقال بين الفضائين السياسي/ الاقتصادي/والانتخاب/ثم التعيين بسهولة كبيرة[5].

الفئة الثالثة ذات الحضور المحتشم على رأس المجالس المنتخبة المحلية، تتعلق بالفئات الوسطى غير الأجيرة، الممثلة بالفلاحين، والتجار، وهو ما يعني تغلب عوامل التنظيم الرسمي على عوامل التنظيم غير الرسمي على الأقل في هذه الحالة، بمعنى آخر تغلب صاحب المهنة الرسمية على صاحب المهنة غير الرسمية في الوصول إلى سدة العضوية في المجالس المحلية. علما بأن التجربة الانتخابية، قد أكدت في أكثر من مرة، أن هناك تلاعبا كبيرا يقوم به المرشحون بتواطؤ من قبل الأحزاب في بعض الأحيان، عند التصريح بالمستوى التعليمي للمترشح، عكس الشهادة الجامعية التي يقل التلاعب بها عند التصريح معطيات تؤكد أن الحزب السياسي في الجزائر لازال بعيدا عن متابعة التحولات الاجتماعية والثقافية التي يعيشها المجتمع، بحيث لازال مغلقا أمام المرأة والمتعلمين وأصحاب الشهادات الجامعية وتحت سيطرة أصحاب المستويات التعليمية البسيطة، الذين يستعملوه كوسيلة ترقية اجتماعية، مقابل وسائل الترقية الأخرى التي يحتكرها، أصحاب الشهادات الجامعية كما هو حال الإدارة والمؤسسة الصناعية والجامعة.

جدول رقم 6 يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير المهنة الأصلية

المهنة	التكرارات	النسبة المئوية
الموظفون	88	27.93
المعلون والأساتذة	85	26.98
المهن الحرة	51	16.19
من دون مهنة	54	17.14
إطارات	5	1.58
تجار	13	4.12
صناعيون	8	2.53
فلاحون	11	3.49
المجموع	315	%100

حسب الجدول نرى أن المرشحين في الانتخابات ينتمون لنوعية خاصة من الناس، فعلى الرغم من اختلاف الاتجاهات السياسية والمواقع الجغرافية، فهم اجتماعيا أو مهنيا يشغلون إما الوظائف الحرة أو الوظائف التدريسية أو كوظائف متقدمة داخل السلطة السياسية (التوفر على الوقت اللازم للقيام بحملة انتخابية، المستوى الفكري المساعد على الإقناع). هذا الربط بين الانتماء المهني والعمل السياسي راجع إلى طبيعة العمل السياسي نفسه الذي يفترض القيام باتصالات مكثفة واجتماعات الهدف من ورائها التأثير على الهيئة الناخبة وتعبئتها وراء أهداف حزب ما، وعمل من هذا النوع يفترض توافر الوقت الكافي لإنجاز هذه المهمة؛ ولكون أن أكثرية الناس تعيش و تصرف كل وقتها من أجل إشباع حاجياتها الأساسية، فلا يمكن لها القيام بهذا العمل في الوقت الذي تجد فيه المجموعة المذكورة كل الوقت للقيام بهذه الوظيفة.

إن هذه الفئة تجد الأرضية الفكرية التي تساعدها على تيسير عمليتها، فكونها تمثل النخبة المثقفة فإن إمكانية التأثير على الآخرين والسيطرة تكون متوفرة لديها وذلك من خلال ما تقدمه من تبريرات عقلانية؛ ولكن هذا لا يعني استحالة ترشيح الشخص لنفسه إن لم يكن منتميا لهذه المجموعة، إذ لوحظ من خلال تحليل نتائج الانتخابات أن هناك عددا لا بأس به من المرشحين استطاعوا الفوز في الانتخابات رغم أنهم لا ينتمون إلى هذا الصنف من الناس؛ فوصول هذا الصنف من الناس يفسر باختراقها للعمل السياسي وهو اختراق يساعدها في التعويض عن النقص في التكوين الفكري بل أكثر من هذا أنه يخلق منها مجموعة تختلف من الناحية النوعية عن قواعدها المؤلفة لأحزابها مثل حالة بعض الأشخاص داخل الأحزاب الشيوعية الذين يخترقون العمل السياسي سواء داخل أحزابهم أو خارجها.

الجدول رقم 7 يبين السوابق الانتخابية للمبحوثين[6]

السوابق الانتخابية	التكرارات	النسبة المئوية
عهدة واحدة	57	18.09
عهدتين	166	52.69
ثلاث عهدات	85	26.98
أربع عهدات	5	1.58
أكثر من اربع عهدات	2	0.63
المجموع	315	%100

حسب القراءة وانطلاقا من الجدول والرسم البياني تكون السوابق الانتخابية للمبحوثين ميزة أساسية في تشكيلة المجالس المنتخبة المحلية ميدان الدراسة حيث نجد أكبر نسبة تلك التي انتظمت في عهدتين متتاليتين بدءا من عهدة 2002 نهاية بعهدة 2012 وهكذا فان طبيعة الفئة التي اهتمت بالشأن السياسي لا تمتد إلى ما قبل هذه إلا بنسبة قليلة وهي 8.78%. أما الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2012 قد جذبت أغلب نسبة لا بأس بها من المنتخبين حوالي 25.42 %، قد يكون هنا عامل التجربة الانتخابية وتزامن الفترة الرئاسية للجمهورية دورا بالغا في تقدم هذه الفئات في الوجود المحلي على حساب الفئات ذات السوابق الانتخابية الأخرى. وهكذا يصبح ذلك إلى حد بعيد عاملا مؤثرا في تكرار هؤلاء للترشح لأكثر من مرة، وعلى أساس ذلك فإننا أمام منتخبين ليسوا لأول مرة في المجالس المنتخبة، إننا أمام أفراد قد تمرسوا على العضوية المحلية، بالرغم من الحراك السوسيو سياسي الذي مر به المجتمع الجزائري.

المبحث الثالث

قراءة سوسيو أنثروبولوجية لنتائج الانتخابات المحلية لسنة 2012 بالبلديات المدروسة

1- عناصر أولية لبناء سوسيولوجيا انتخابية في المجالس المحلية محل الدراسة:

إن الانتخابات استطاعت أن تمثّل حقلاً معرفياً في المجتمعات الغربية، لكنّها أخفقت في أن تكون كذلك في مجتمعاتنا المحلية، " وذلك لالتباس العملية الانتخابية ذاتها وافتقادها المعايير المتعارف عليها دولياً، فضلاً عن حجب المعلومات والمعطيات ذات الصلة ".

لقد لخصت المقتربات السائدة في سوسيولوجيا الانتخابات المحلية في ثلاثة: ركز المقترب الأول على وظيفة الانتخابات كوسيلة لخلق الإجماع على النظام السياسي المركزي وذلك عن طريق التعبئة "من أعلى"، والتي تؤدي في النهاية إلى اللاتسيس، أي إبعاد المجتمع عن الممارسة الحرة للسياسة والمستقلة عن الهيمنة المباشرة للدولة. ونظر المقترب الثاني إلى الانتخابات كعملية هندسة التمثيلية، وهي أيضا تُمارس "من أعلى" عن طريق الإدارة، بالأساس وزارة الداخلية، التي تخطط للتمثيلية عبر الوسائل التقنية للانتخابات المتعارف عليها كالتقطيع الانتخابي ونمط الاقتراع. أما المقترب الثالث فقد اعتبر الانتخابات وسيلة لإنتاج النخبة السياسية المحلية.

2- سوسيولوجيا وضع القوائم الانتخابية: متغيرات أساسية تحكم ضبط الترشح

ما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد أن فترة تشكيل القوائم الانتخابية ترافقها مجموعة من الصراعات داخل التشكيلات السياسية الحزبية محليا عشية كل موعد انتخابي سواء نتيجة الرفض الذي تواجهه القائمة المعلن عنها أو المعلنة نيتها للترشح، أو بسبب عدم حصول البعض على مركز مقبول ضمن القائمة، أو نتيجة لصراعات ونزاعات تنشأ بسبب رفض قدماء المناضلين للوافدين الجدد على الحزب وعلى القوائم الانتخابية والذين ينظر إليهم على أنهم مدعومون من طرف الإدارة المحلية أو المقاولين أو من طرف جماعات ليست على صلة عضوية بالحزب محليا.

3- العودة للمحلي: التوظيف السياسي للمحلي وتمظهراته في الفترات الانتخابية

هناك مجموعة من مكونات النخبة المحلية، كالقايد المحلي و المقاول الكبير...، وكل هؤلاء يسعون إلى الوصول الى السلطة المحلية، ولن يستطيعوا تحقيق ذلك إلا باحتوائهم لأتباع ومناصرين يمكن تعبئتهم وتجنيدهم في المعارك السياسية، والضغط بواسطتهم على باقي الفاعلين السياسيين المحليين.

فالنخبة عند محاولتها لاستقطاب هؤلاء الأتباع، تستعمل مجموعة من الوسائل والاستراتيجيات، مع العلم أن هذه العوامل هي جد معقدة تتدخل فيها عدة عوامل، كالمصالح الشخصية، والروابط العرقية والقبلية والقناعات الفكرية الإيديولوجية.

أولا- القايد المحلي والتوظيف السياسي للعادات والتقاليد:

إن سلطة القايد (كبير الدوار) سلطة شخصية، وأن التبعية له هي تبعية شخصية، وهو بذلك يؤثر بصفة شخصية ولا تدخل أي جهة أخرى، ويستمد هذا التأثير والنفوذ من الموارد المادية التي يتوفر عليها، وبعض الصفات التي تميزه. هذا في الوقت الذي لا يحتاج فيه إلى وسائل سياسية لكسب ولاء بعض الفئات الاجتماعية التي تربطه بها علاقات إنتاجية [(7)].

وعليه، فان استراتيجية القايد المحلي في كسب الأتباع ترتكز بالأساس على العلاقات الشخصية، والجماعات التي يبحث لنفسه فيها عن أتباع و مؤيدين هي الجماعات الأولية كالأسرة والعشيرة والقبيلة والجيران والأصدقاء، ليبقي أسلوبه المفضل هو الاتصال المباشر.

ومن بين الأساليب التي يعتمدها القايد- وكذلك الشأن بالنسبة للمترشح- العادات والتقاليد، واستغلال بعض الولاءات لدرجة أن من الأتباع ما يورث. فكما يرث بعض الأعيان عن آبائهم و أجدادهم اللقب والشهرة والأرض، يرثون عنهم بعض الأتباع أيضا ما لاحظناه في بلديات مثل وادي الخير والصفصاف بمستغانم وسيدي خطاب وبلعسل بغليزان وبرهوم بالمسيلة ينشط القايد كبير الدوار عند الولائم وغيرها. ويتولى القيادة والتأشير لصالح مرشحين دون آخرين ويلزم أتباعه وأبناء العمومة بضرورة الوقوف الأخلاقي مع مرشحين دون غيرهم. وقد يكون هذا راجعا إلى بعض السلوكات القديمة التي ليس من المستبعد أن تكون مرتبطة بعلاقات سلطوية وقمعية ثم تحولت مع مرور الزمن وتعاقب الأجيال إلى تقاليد وأعراف كما يمكن استخدام بعض التقاليد والأعراف والتركيز على القيم السائدة.

ثانيا- التوظيفات السياسية لبعض المؤسسات التقليدية:

تعد الأسرة أول مجال اجتماعي يبحث فيه طالب السلطة على من يؤيده ويؤازره (كالزوجة، الأبناء، الإخوة، ...)، وهم بذلك أول المناصرين وأكثر الأتباع إخلاصا. وبالتالي فالدعم الذي توفره الأسرة لطالب السلطة، وكذا المناخ العائلي من العوامل المهمة التي تساهم في صنع الزعامات المحلية، هذا دون إغفال الجانب المالي الذي يساعد بدرجة كبيرة على توفير تلك الظروف خصوصا أن القايد وإن كان يتوفر على الأموال، فإن ذلك سيخول له القدرة على التزوج أكثر من مرة و هذا يمكنه من استثمار الرصيد العائلي استثمارا رمزيا.

أما بالنسبة للتوظيف السياسي لهذه المؤسسات، فإنه يتم من أصغر وحدة اجتماعية ألا و هي الخيمة/الأسرة، مرورا بالعظم، الدوار، الفخذ وصولا إلى القبيلة حيث يسعى طالب السلطة إلى كسب ولاء الأسرة ليصبح ممثلها والناطق باسمها، ثم بعد ذلك اكتساب أتباع هذه الوحدة الاجتماعية التي تأتي بعد الأسرة، وهكذا دواليك إلى أن يصبح قادرا على التفاوض مع بعض الفعاليات الجهوية وأحيانا الوطنية بوصفه ممثلا للجماعة التي يهيمن عليها، وباعتباره حلقة وصل ضرورية بينها وبين من يريد كسب ولائها وتأييدها. وعندئذ يبدأ في مقايضة نفوذه وتأثيره على القبيلة مقابل موارد أخرى للسلطة أهم و أكبر من تلك التي كان يحصل عليها في المراحل السابقة.

يتمايز الحقل المحلي عن الحقل الوطني إن جاز التعبير حيث تمتزج العلاقات السياسية بالروابط الاجتماعية المتجذرة على المستوى المحلي متمثلا في الأرياف والقرى والدواوير بالإضافة إلى البلديات المختلفة في طبيعة تركيباتها الديمغرافية والثقافية والجغرافية. ومن هنا تنتج علاقات أشبه ما تكون بالعلاقات ذات المردود المادي أكثر منه الفكري والبرامجي والذي هو من بين المسارات التي يتبعها الأعيان المحليون، بعد عبور القناة الحزبية للحصول على عضوية المجلس المنتخب. تبقى العلاقات الزبونية هي الأكثر هيمنة بالمنطقة.

وتكمن استراتيجية الأعيان المحليين في بناء وتدعيم العلاقات الزبونية عن طريق تعبئة وتجنيد بعض الفئات الاجتماعية عبر تبادل المصالح والمنافع.

4- الأحزاب السياسية على المستوى المحلي: حراك أحزاب أم تنافس أشخاص:

تلعب الأحزاب السياسية دورا أساسيا في تمثيل المواطنين والتعبير عن احتياجاتهم. وبذلك فإن تواجد الأحزاب يهدف إلى قيادة وتوجيه الأفكار والإمكانيات والمقدرات توجها مؤسساتيا منظما. وبذلك يشكل الانتماء إلى الحزب عادة الخضوع لنظام من التربية والتنشئة في سبيل إنتاج نخب ذات كفاءة، ومتمرسة في مجالات شؤون الحياة العامة وتوزيعها على مختلف المواقع بدءا بالمواقع المحلية.

وفي هذا الإطار تشير الدراسات المنشغلة بتأصيل الظاهرة الحزبية بالجزائر إلى الأزمة البنيوية التي تعرفها الأحزاب، فالحزب كمؤسسة مجتمعية لا يظهر له أثر في الجزائر خارج الأطروحات الرسمية فكرا وممارسة، ويمكن تفسير أزمة الأحزاب السياسية الجزائرية بالإحالة على الدور الذي لعبته السلطة السياسية في تعميق الأزمة الحزبية في سياق محاولتها ضبط بعض التوازنات بناء على حسابات سياسية

خاصة مما أدى إلى وجود تعددية حزبية وليس تعددية سياسية، ظهر ذلك بوضوح في عدم وجود استقرار قانوني تنظيمي للعمل الحزبي، فبعد قانون 1997 جاء قانون 2012 ثم التعديل الدستوري الذي مس القانون العضوي للأحزاب السياسية، وأهم التعديلات كانت حول كيفيات تمويل الأحزاب وعلاقتها بالإدارة الوصية[8].

لقد أبانت التجربة الحزبية بالجزائر عن فشلها من خلال تفككها في العديد من اللحظات الحاسمة وعدم تعبئتها، بالإضافة إلى عدم توفرها على رؤية واضحة.

المبحث الرابع

من حيث تحليل الممارسة الحزبية المحلية ديناميات الترشيح وسوق السياسة

1- العلاقة بين الأحزاب والأشخاص قبيل الانتخابات المحلية: (المفاوضات والحلول الوسط)

تعتبر قوة الحزب عاملاً هاماً في تحديد من الذي سيتم انتخابه. وإذا جرى انتخاب مرشح واحد من حزب ما في دائرة انتخابية معينة، فإن الأحزاب السياسية سوف تسعى لتقديم مرشح يتأكدون من نجاحه نسبياً. وهذا ما يعني عادة أن الأحزاب في الدوائر الانتخابية التي تكون فيها قوة الحزب مجرد "واحد"، سوف تدفع بمرشح يكون عادة من الفئة العرقية والاجتماعية المهيمنة، والذي من المرجح أن يكون رجلاً حيث ستكون حظوظ فوزه هناك أكثر. ومن جهة ثانية، فإنه إذا كان الحزب السياسي يعتقد أن أكثر من مرشح واحد سيفوز في الانتخاب من الدائرة (بمعنى، أن قوة الحزب أكبر من واحد)، فإن لديهم هناك فرصة لتقديم من يعتقدون أنهم يشكلون " الفريق الرابح " أو " بطاقة قائمة الترشيح المتوازن" (باختيار مرشحين من فئات مجتمعية متعددة). وعندها، فإن من المرجح أن يحصل كل من النساء والشباب والأفراد من الجماعات العرقية والاجتماعية الأخرى، على مكانة لهم في قائمة الترشيح المتوازن. وكلما ازداد نزول الحزب بعمق نحو الاسفل في قائمة ترشيحاته في الدائرة المعنية، كلما ازداد احتمال تنوع المرشحين من مجموعات مختلفة، وكانوا أكثر تمثيلاً لمجمل سكان الدائرة .

حسب القراءة التي خلصنا اليها من خلال الاستنطاق الميداني فان التغير الذي طرأ على الخارطة السياسية المحلية (تراجع أو زوال لعدد كلي من المنتخبين من لون سياسي وبروز ممثلين من قوى سياسية أخرى) مكننا من تتبع تجليات الاستراتيجيات الانتخابية المنتهجة من طرف مختلف فاعلي الحقل الانتخابي المحلي (حزب سياسي، منتخب محلي، إدارة محلية) سواء تعلق الامر بأحزاب متواجدة على المستوى المحلي قبل الاستدعاء الرسمي للهيئة الناخبة الوطنية أو الاحزاب التي تم جلب اعتماداتها الرسمية من طرف الأفراد الطموحين للترشح.

يلجأ هؤلاء لهذه الممارسة إذا لم يجدوا لأنفسهم مكانا ضمن قائمة الحزب الذي ينتمون اليه والمتواجد على مستوى البلدية أو إذا تم إقصاؤهم أو رفضهم أو وضعوا في ترتيب غير مرض على القائمة النهائية. لقد كشفت دراسة التغير في الخريطة السياسية المحلية تغيرا في تواجد الأحزاب السياسية على مستوى المجالس المنتخبة المحلية، كما كشفت في الوقت ذاته أن هذا التغير غالبا ما كان نتاج وجود حراك للمنتخبين كأشخاص بين مختلف التشكيلات الحزبية عشية الصياغة النهائية للقوائم الانتخابية.

تقوم الأحزاب السياسية بمهام عدة أثناء الحملات الانتخابية وفي الفترات الواقعة بين الانتخابات. وطالما أن العديد من مهام صنع السياسات، والتغييرات الأيديولوجية وانتقاء المرشحين تتم داخل الحزب السياسي وليس بشكل علني، فمن المهم النظر إلى طريقة عمل الأحزاب السياسية داخلياً. ومن المعتاد أن تطالب الأحزاب السياسية بتحقيق درجة ما من الديمقراطية الداخلية، وعلى الرغم من كون مفهوم الديمقراطية الداخلية غير واضح، إلا أنه يمكن تحديد بعض عناصره. فمسؤولية قيادات الحزب وإخضاعها للمحاسبة، وعمليات التشاور بين أعضاء الحزب (والناخبين بشكل عام أحياناً)، والحضور المحلي والإقليمي للحزب، والشفافية في انتقاء المرشحين تعتبر كلها من العناصر الأساسية لبناء الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية.

2- من حيث ممارسة الفعل الانتخابي والتمثيلي (المقاربة الزبونية):

إن الزبونية في هذه الحالة يبدو مختلفا عن السياقات التي يجري الحديث حولها، فالزبونية ذات سمة شخصية تتميز فيها عملية التبادل عادة بعامل الواجب والالتزام الاخلاقي الذي له تأثير في الاتجاهين (الولي _ الزبون) كما تتميز بميزان قوة غير متساو بين اولئك المشتركين في عملية التبادل[(9)].

فالزبونية هي نمط علائقي قائم على التبعية الشخصية التي تربط الزبون (Client) برب العمل (Patron) الذي يمثل مسبغ النعمة في إطار هذه العملية التبادلية، وذلك بموجب الولاء الشخصي استنادا إلى مصلحة متبادلة انطلاقا من ضرورة الطاعة المطلقة بحثا عن مرتبة ووجاهة جديدتين، وبالتالي صعود اجتماعي متجدد يتم استنادا إلى معايير لاعقلانية كالقرابة والنسب والانتماء القبلي أو الديني أو الجهوي[(10)].

فربُّ العمل – الزبون في إطار التحليل الزبائني ظاهرة تستند إلى مبدأ تبادل الامتيازات بن شخصين أو طرفين، هما رب العمل والزبون باعتبارهما طرفين يتحكمان في مصادر ومصالح غير متكافئة يعد الأول مالكا لها والثاني طالبا لها في مقابل سلعة (مصلحة) يمكن للثاني أن يوفرها للأول. فالزبون هو الشخص الذي يضع نفسه في خدمة ولي يكون على ذمته، ويقيم معه علاقة منفعة متبادلة. هذا مع ملاحظة أن توزيع الأدوار في إطار هذه اللعبة يقوم على التبادل والتداول؛ فالولي في إطار لعبة ما قد يتحول طبقا لمقتضيات اللعب إلى زبون في سياق توزيع آخر، والعكس صحيح أيضا طبقا لمقتضيات السياق وأطراف اللعب واستراتيجياته وتكتيكاته[(11)].

ويختصر جون فرانسوا ميدار (J.F.Médard) هذه العلاقة في أربع خصائص جوهرية: أولا سمتها الشخصية، حيث إنها تربط زبونا برب عمله، وتقام في الوقت ذاته على العرفان بالجميل والوفاء، بل بالصداقة، ثم خاصيتها التبادلية رب العمل (الولي) مساهما في توفير الحماية، والمساعدة، والنفوذ، الزبون من جهته، يسهم بخدماته أو مساعدته المادية أو دعمه، وتُفرض أيضا كعلاقة تبعية، إذ للطرفين موارد غير متكافئة، وإن للزبون ما يبرر خوفه الأكبر من أن يترك من قبل صاحب عمله أكثر خشية هذا الأخير من تخلي أحد زبائنه عنه. أخيرا، إنها علاقة رأسية ما دامت غير عادية وذات طرفين وتحول دون تشكيل طبقات في المجتمع[(12)].

من هذا المنطلق وعند النظر إلى ظروف الترشح والانتخابات المحلية لسنة 2012 بشكل خاص، واستكشاف العلاقة التي تربط بين المنتخبين والسلطات المركزية من جهة، وبين المنتخبين والناخبين من الأسفل بمعنى علاقة المركز بالأطراف، نجد أنفسنا أمام زبائن وليس أمام فاعلين سياسيين.

فالترشيح للانتخابات المحلية لا يخلو من مظاهر المقايضات والمساومات التي تتم بين الأشخاص فمثلا عندما نشهد اتفاق الناخبين على الأقل أغلبهم على اعتبار مرشح ما من شانه أن يغدق عليهم ما يريدونه من أشياء فإن ذلك يرجح بنسبة كبيرة فوزه بأغلبية المقاعد الحزبية...ويقول في هذا المجال أحد المنتخبين "" قيمة ما تتفضل به للناس قبيل الانتخابات من وعود تسويقية وحتى تبرعات مادية يزيد في مستوى شعبية مرشح ما دون غيره"""(أرندي، مستغانم).

من جهة أخرى فإن ضبط القوائم الانتخابية مثلا على مستوى حزب جبهة التحرير الوطني يتم بطريقتين: الأولى شكلية، أما الثانية فحاسمة بحيث تتم الطريقة الأولى على مستوى المحافظات التي تدرس ملفات الترشح وتبعث بالقائمة إلى اللجنة المركزية التي تنظر بدورها في اقتراحاتها، لكن ما يحدث هو أن القائمة المعتمدة في النهاية تكون مغايرة تماما لما أقرته القاعدة – المحافظات في هذه الحالة- وهنا يكمن التساؤل ""لقد نرى البعض من متصدري القوائم قد يتم شراؤهم"" حسب تعبير أحد المنتخبين المحليين. (حمس، غليزان).

3- من حيث تفسير ضعف عمل المنتخب المحلي في الجزائر مدخل الثقافة السياسية:

يعد عالم السياسة الأمريكي ألموند (Almond) أول من استخدم مفهوم الثقافة السياسية في مقالة كتبها عام 1956 ويعرفها بأنها "مجموعة التوجهات السياسية والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي"[13]. بصفة عامة، تشير الثقافة السياسية إلى مجموعة المعتقدات السياسية والأحاسيس والرموز والقيم السائدة في المجتمع في فترة زمنية معينة. على هذا الأساس، فإنها على علاقة ببعض المفاهيم الأخرى مثل الأيديولوجيا السياسية، والانتماء والهوية، والتنشئة السياسية، والرأي العام، والمواطنة، ..فالثقافة السياسية، إذن هي أنماط التوجه والتكيف تجاه النشاط السياسي والعمل السياسي في المجتمع، فهي تعني التوجهات وآراء الأفراد حول واقع هذا الأداء، أي أنها تعني الأداء الفعلي والمتوقع للنظام السياسي من وجهة نظر المواطنين[14].

عموما تتشكل الثقافة السياسية من مجموعة مكونات، سواء تلك التي تتبناها الدولة (ثقافة الحكام) أو الثقافة الرسمية، وتلك السائدة لدى أفراد المجتمع (المحكومين) التي تسمى ب"الثقافة غير الرسمية"[15]. ضمن هذا الإطار، تبرز أزمة الهوية والانتماء كأزمة وسمة من سمات التخلف السياسي، بحسب لوسيان باي، بحيث يتجه الولاء السياسي للفرد إلى جماعته العرقية أو الأولية من دون الحكومة المركزية أو المحلية التي يفترض أنها المعبر عن الدولة ككل[16]، ومن ثم تشير هذه الأزمة إلى ضعف الإحساس بالانتماء أو الارتباط بالبنى السياسية للدولة، التي تعد المجالس المنتخبة هنا جزءا منها مما يؤثر في قدرتها التمثيلية، بل وفي الفعل السياسي لديها.

فالمواطن سوسيولوجيا "كيان مركب معقد، تتداخل فيه عناصر الولاءات المحلية بالولاءات الوطنية، ولا تتطابق فيه حدود الجغرافيا مع حدود المشاعر، ولا حدود السياسة مع حدود الأمة " بالتالي فإن تعددية الانتماء وتناقضاته تؤدي إلى حالة من الانشطار الذي تتخاطفه، وفي الآن الواحد، مشاعر اجتماعية متعارضة ومتنافرة في مختلف المستويات والاتجاهات(17). كما ترتبط هذه الظاهرة مباشرة بغياب مفهوم المواطنة، كونها قيمة وممارسة تميز الثقافة السياسية الحديثة، حيث يعتبر الفرد فاعلا كامل الحقوق يقوم بواجباته عن وعي وإرادة حرة، ويشارك في الحياة العامة من خلال انتمائه إلى الهيئات وتنظيمات المجتمع السياسي، وفي المقابل يعامل من قبل هذه المؤسسات (المجالس المنتخبة هنا) من هذا المنطلق، حيث تتبارى في خدمته ونيل رضاه، بينما تتميز الأوضاع في مجتمعنا بعكس ذلك تماما، بحيث أن الفرد لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات التقليدية التي تنفي وجود الفرد بعيدا عن الأطر التي تحددها تلك العلاقات، كما تتعامل معه تلك المؤسسات المحلية بالمنطق نفسه، أي اعتباره عضوا في قبيلة أو عشيرة أو طائفة، ويستمد الفرد قيمته ويحصل على امتيازات معينة بالنظر إلى موقعه في الجماعة التي ينتمي اليها، وموقع تلك الجماعة ذاتها في شبكة العلاقات الزبونية التي تحكم شؤون مؤسسات الحكم المحلي، وتحدد ميزان القوة الذي يخضع له المجتمع عموما(18).

خاتمة:

بالنسبة للفرضية الأولى فإن العوامل التي تساعد في عملية اكتساب العضوية المحلية لا تعدو أن تكون عوامل تقليدية متمثلة في عملية إقناع الناخبين على المستوى المحلي على عملية التصويت من خلال النظر إلى قوة الأشخاص وليس إلى قوة البرامج أو الأفكار المطروحة للتسويق الانتخابي المحلي، وأن الفئات الاجتماعية الأكثر حضورا في هذه المجالس هي فئة المعلمين وعلى أساس رأسمال علائقي يتم اختيار (الفاعل) المحلي في هذه المجالس.

أما بالنسبة للفرضية الثانية والثالثة فان الانتخابات المحلية قد كشفت إلى حد بعيد عن هوية وطبيعة المجالس المنتخبة المحلية على المستوى السياسي والاجتماعي المحلي، بمعنى أن تلك المجالس المحلية تارة تشكل مؤسسات ممتدة لتنفيذ أعمال الإدارة الوصية وأحيانا أخرى تعبر عن تراكمات تنموية محلية تتأثر ببعض العوامل المحلية (التركيز على عروشيات معينة)، ما يخلق حالات من اللااستقرار الوظيفي والسياسي على مستوى هذه المجالس المنتخبة المحلية.

الهوامش:

---

(1) انظر: القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتضمن قانون البلدية. والقانون رقم 90-09 المؤرخ في 17 أفريل 1990 المتضمن قانون الولاية .والقانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جانفي 2011 المتضمن قانون البلدية. والقانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتضمن قانون الولاية. والقانون رقم 12-01 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بنظام الانتخابات.

(2) Grawitz,Madeleine (1993).-Méthodes des sciences sociales.-Paris,5ème édition,.Ed.Dalloz,.-p.687.

* إن بعض البحوث لا تتطلب بالضرورة أن تكون العينة المأخوذة من مجتمع البحث الأصلي ممثلة، إذ من الممكن أن يهتم الباحث ، مثلا بدراسات الحالة Etude de cas، وفي الوقت نفسه يراعي طبيعة العين المختارة وهو ما اخترنا المضي فيه هنا في بحثنا.

(3) الجوهري عبد الهادي وعلي عبد الرزاق إبراهيم، المدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث2002، ص. 273.

(4) جابي عبد الناصرفي الانخابات الدولة والمجتمع في جابي عبد الناصر في لقجع عبد القادر، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني حول علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر: أية علاقات الجزائر، دار القصبة، 2004، ص 265.

(5) جابي عبد الناصر في لقجع عبد القادر ، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني حول علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر: أية علاقات الجزائر، دار القصبة،2004. ص ص260،261.

(6) تطرح اشكالية تحاشي المبوحثين الاجابة على كل اسئلة الاستمارة دورا في تغير المجموع العام للمنتخبين المحليين هنا حيث تارة لا يجيب المبحوث وتارة اخرى لا يحضر الى مقرات الاجتماعات الرسمية ما يؤدي بنا الى طرح النتائج وفقا للمعطيات الموجودة والتكيف معها .

(7) أمزيان، لحسن ،السلطان المحلي بين القبيلة والحزب: دراسة سوسيولوجية للسلوك السياسي لدى النخبة المحلية المغربية، دار الأمان،، 2013 ص 57.

(8) أنظر قانون عضوي رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية .والأمر رقم 97 - 09 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997، يتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية.

(9) Jonathan Hopkin ; « Conceptualizing Political Clientelism : Political Exchange and Democratic Theory “London School of Economics and Poliltical Science (31 August 3 September 2006).

(10) حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي، قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس، سلسلة اطروحات الدكتوراه، 59 (بيروت، مرز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 16.

(11) المصدر نفسه ص 16.

(12) برتراند بادي، التنمية السياسية، ترجمة محمد نوري المهدوي (طرابلس: تالة للطباعة والنشر، 2001)، ص 178.

(13) محمد زاهي بشير المغيري، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهجية ومداخل نظرية، ط2(بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1998)، ص 219.

(14) المصدر نفسه، ص 219.

(15) هظه المكونات هي: المرجعية، التوجه نحو العمل العام، التوجه نحو النظام السياسي، الاحساس بالهوية، للتفصيل أكثر أنظر: السيد عليوة ومني محمود، "المشاركة السياسية" في: موسوعة الشباب السياسية (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)، ص 7.

(16) أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (الاسكندرية: الجامعة الجديدة للنشر، 2000)، ص 17.

(17) علي أسعد وطفة، "اشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العر بية المعاصرة"، المستقبل العربي، السنة 25، العدد 282 (اغسطس 2002)، ص 96 .بتصرف.

(18) العياشي عنصر، سوسيولوجيا الازمة الراهنة في الجزائر" في سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 232.

تشكل المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية ـــــــ